

القرن العشرين، ستصل الى ٢٠ بالمئة. وإذا ضُمَّت الضفة والقطاع، فان النسبة ستصبح ٤٠ بالمئة^(٢٤).

وبسبب هذه التوقعات، اتجهت السلطات الاسرائيلية الى تدعيم الاعتماد على استراتيجيتها القديمة، كمخرج مؤقت من هذه الازمة، وهي الاستراتيجية الهادفة الى ابقاء العرب اقلية، وتخفيض نسبتهم ان امكن، وذلك من خلال التوسع في مصادرة الاراضي العربية، والتوسع في عمليات انشاء المستوطنات اليهودية في الاراضي المحتلة، وترحيل اكبر عدد ممكن من العرب الى الخارج، من طريق ممارسة الارهاب الرسمي، وغير الرسمي.

مصادرة الاراضي العربية

فعلى صعيد المصادرة، سنّت السلطات الاسرائيلية العديد من القوانين لهذا الغرض، مثل القوانين الخاصة بالملكيات المهجورة، والدواعي الامنية، واعادة تفسير القانون العثماني، الصادر العام ١٨٥٥، فضلاً عن عمليات تزوير توقيعات واختام اصحاب الملكات. وبالاجمال، «فان مسألة نقل ملكية الاراضي في الضفة قد تمت بواسطة عمليات مريبة قامت بها بعض العناصر الجنائية. فاذا كانت الاراضي التي تم شراؤها من العرب قد بلغت ١٢٠ الف دونم، فان مساحة الاراضي التي تم الاستيلاء عليها بطرق اخرى زادت على ٢,٥ مليون دونم»، وذلك بوسائل وصفها مدير معهد بحوث الضفة والقطاع، ميرون بنينستي، بـ «السرقه المنظمة»^(٢٥). وحتى تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٦، بلغ حجم المصادرات حوالي ٢,٧ مليون دونم، وهو ما يساوي، تقريباً، نصف مساحة الضفة الغربية البالغة ٥,٥٧ ملايين دونم. كذلك صادرت السلطات نحو ٣٠ بالمئة من اراضي قطاع غزة.

التوسع في بناء المستوطنات

وقد اعتمدت السلطات الاسرائيلية في سياستها الاستيطانية على زرع المستوطنين في التجمعات العربية، وذلك بهدف تفكيك هذه التجمعات، وفرض سياسة الامر الواقع، ومحاولة اجبار المزيد من العرب على الرحيل. والجديد في هذه السياسة، ان السلطات اتجهت الى السماح للشركات الخاصة، والافراد، بالمساهمة في عمليات الاستيطان؛ فظهرت، مثلاً، «شركة اراضي يهودا والسامرة» التي تخصصت في «شراء» الاراضي العربية. وبعد ان تولّى اسحق شامير رئاسة الحكومة الاسرائيلية، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٦، كشف النقاب عن مخطط اسرائيلي لتوسيع التنظيم الهيكلي لمدينة القدس، من طريق التوسع في مصادرة الاراضي العربية واحلال مستوطنين عليها، تمهيداً لتهويد المنطقة بكاملها. وحسب مصادر مطلعة، فان المخطط هذا سوف يشمل، أيضاً، مدن بيت لحم ورام الله وبيت جالا وبيت ساحور وجنوب القدس و ٢٩ قرية عربية أخرى محيطة بالمدينة المقدسة^(٢٦).

كذلك كشف النقاب عن وثيقة - خطة اعدتها سكرتير المجلس الاستيطاني، عنتئيل شنلر، تحتوي على ٢٧ مستوطنة يعززم تدشينها في الاراضي المحتلة^(٢٧). وخلال السنوات الثلاث المقبلة، ينوي المجلس الاستيطاني في الضفة والقطاع تدشين ١٨ مستوطنة، لاستيعاب نحو ٣٠ الف مستوطن جديد. وقد طالب المجلس الحكومة، في وثيقة قدمها اليها، باتخاذ التدابير القانونية السريعة لاقامة هذه المستوطنات.

الارهاب والقمع

تستخدم السلطات الاسرائيلية غير اسلوب، وغير ذريعة، لممارسة عمليات الارهاب والقمع ضد الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، في محاولة لبت الرعب في قلوبهم، واجبارهم على الرحيل. وتشمل